جهود القدماء في توجيه ظاهرة الإبدال اللغوي تقويم المنهج في ضوء الدرس الصوتي الحديث

المدرس الدكتور
كاظم عودة خشان
جامعة الكوفة - كلية التربية الرياضية

ملخص البحث:

كانت جهود القدماء في توجيه ظاهرة الإبدال اللغوي أو القياسي ذات قيمة علمية كبيرة، كشفت أطرافها في مصادر كثيرة، واختلفوا في تعريف هذه الظاهرة وفي عدد الحروف الواقع فيها الإبدال، وفي أسباب حدوثها؛ فقد تعددت توجيهات القدماء لها فمنهم من عدّها لغة ومنهم من عدّها ابدالاً؛ وجاء البحث ليعرض تلك الجهود بمنهج الموازنة بين تقريرات القدماء وبين نتائج الدرس الصوتي الحديث.

جهود القدماء في توجيه ظاهرة الإبدال اللغوي

تقويم المنهج في ضوء الدرس الصوتي الحديث

كان تعريف ابن جني للغة بأنها: ((أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم))[1]، من أمتن التعريفات وأكثرها إحاطة بأبعاد الحقيقة اللغوية التي ميزت الإنسان عن غيره من المخلوقات؛ فاللغة في جوهرها أصوات تنتظم في تراكيب وصياغات معينة، لكي يؤدي كل منها وظيفة خاصة لا تلتبس بغيرها.

وتكاد تعم هذه الحقيقة لغات البشر المنطوقة جميعها ومن ضمنها العربية، فهي لغة حيّة منطوقة، عمادها رموز صوتية، تتشكل في سياقات منتظمة وعلائق مطردة، فيتألف من ذلك كيانها العام، أو مادتها الأصلية المستعملة في الكلام.

وقد أمتازت اللغة العربية بسمات كثيرة ميزتها عن غيرها من اللغات، من أبرزها وأكثرها ظهوراً جريانها على قواعد محكمة ثابتة حفظت لها نظامها العتيد، وتكفلّت بسلامته، لكنها ـ مع ثباتها وإحكامها ـ أتسمت بالسعة والثراء، بنحو أتاح للناطقين بها رصيداً معيارياً ضخماً استوعب طرائق التعبير عن الأغراض والمقاصد والدلالات المستجدة في كل وقت وزمان.

وفضلاً عن الأنظمة أو القواعد الثابتة امتازت العربية بظواهر لغوية فريدة أوجدتها عوامل عدة، منها ما يتصل بسنّة التطور غير الخاضعة لقانون محدد سوى الميل نحو اليسر في الأداء، وطلب الانسجام بين عناصر النطق أو أصوات الكلام، ومنها ما يلمح فيه أثر القصد أو التدبير في معالجة الرموز الصوتية المحدودة حتى تستوفي أكبر قدر ممكن من المعاني والدلالات.

ولما كانت العربية على هذه الصفة: منظومة من الأصوات المؤتلفة، صار سبيل دراستها، والكشف عن أسرارها في البنية والدلالة من خلال النظر في مستواها الصوتي، من أنجع السبل وأكبرها قيمة، وأقربها إلى استيفاء مقومات البحث العلمي الرصين.

ولعلّ من أنضج المباحث القديمة المنتفعة من الجانب الصوتي في دراسة اللغة العربية تلك التي فسّرت الظواهر اللغوية البارزة تفسيراً صوتياً مجرداً، ولاسيما ظاهرة الإبدال المتفشية فيها: ((وقلما تجد حرفاً الاّ وقد جاء فيه البدل ولو نادراً))[٢]

الإبدال اللغوي:

قد نلمح جانباً من حقيقة الإبدال اللغوي في قول أبي الطيب(ت٣٥١هـ):((ليس المراد بالابدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنّما هي لغات مختلفة لمعانٍ متفقة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لا يختلفان إلا في حرف واحد))[٣]. فضابط الإبدال اللغوي إذن هو اتحاد اللفظتين أو الصيغتين في معنى واحد ـ وإن كان لهما معانٍ أخرى قد يختلفان فيها ـ ثم تقاربهما في البناء بحيث لايختلفان الاّ في حرف واحد وقع فيه الإبدال.

الإبدال القياسي:

أشرنا سابقاً إلى أن الإبدال إذا وقع لِعلّه لازمة سُمّي ابدالاً قياسياً أو صرفياً، لأنه محكوم بأقيسة وضوابط ، توجبها القواعد الصرفية التي هي في حقيقتها علل صوتية محضة، مثل إبدال الياء من الراء في بعض المفردات لتجاوز ثقل التضعيف[٤]، وابدال الواو من النون في بعضها للعلة نفسها[٥]، وكذلك إبدال التاء من الواو[٦]، وابدال الميم منها[٧]، إلى غير ذلك من الشواهد المماثلة.

وبسبب القيمة العلمية لتلك المباحث وتشتت أطرافها في مصادر كثيرة قلّما وجدناها مجتمعة في موضع واحد، أثرنا استعراض جزء يسير منها في هذه الدراسة، وبوجه خاص

ما تعلق منها بما اصطلح على تسميته بالابدال اللغوي أو السماعي غير الخاضع لقاعدة محددة من دون بقية وجوه الإبدال المقيسة أو المحكومة بقواعد صرفية أو علل صوتية مطردة.

وفي اثناء ذلك كله التزم البحث بمنهج الموازنة بين تقريرات القدماء وبين نتائج الدرس الصوتي الحديث.

مفهوم الإبدال وأقسامه:

تعريف الإبدال: مما عُرّف به الإبدال أنه: ((جعل عليل مكان صحيح، أو عكسه، أو مكان صحيح لا لموجب))[٨]، ويعرّف كذلك بأنه: ((جعل مطلق حرف مكان آخر، فخرج بالاطلاق الاعلال بالقلب لاختصاصه بحروف العلّة فكل اعلال يقال له إبدال ولا عكس))[٩]. ولعلّ التعريف الأخير أكثر قرباً من حقيقة الإبدال اللغوي، فهو جعل حرف مكان حر من غير عِلّة توجب ذلك، وفي حال وجود العلّة صار الإبدال (قياسياً) أو (صرفياً)[١٠].

ومن أشهر أمثلة الإبدال القياسي الإبدال الحاصل بين حروف العلّة. ذلك أن ((الواو والألف والياء مجراهن مجرى حرف واحد، لوقوع كل منهما موقع الآخر. وانقلاب بعضها إلى بعض))[١١]، وقد أطلقت بعض المصادر على هذا الإبدال مصطلح(القلب)، قال الأشموني(ت٩٢٩هـ) :((قد يطلق الإبدال على ما يعمّ القلب، إلا أنّ الإبدال إزالة، والقلب إحالة، والإحالة لا تكون إلا بين الأشياء المتماثلة لأنها تقاربها بكثرة التغيير))[١٢].

وأحكام القلب أو الإعلال شائعة في المصادر القديمة سواء أكانت صرفية خالصة[١٣] أم الجامعة بين النحو والصرف[١٤]، وهناك مصادر تضمنت شطري الإبدال، إلا أن القياسي أظهر فيها[١٥]، ولا يكاد يخرج أغلب تلك الأحكام عن حدود العلل الصوتية أيضا، ولولا قصر دراستنا على الإبدال اللغوي غير الخاضع لقاعدة محددة لتعرضنا لشيء منها.

الإبدال الجامع بين الوصفين:

معظم أقسام الإبدال القياسي المتقدمة الذكر تكاد تعمّ ضوابطها العربية كلها ولا تختص بلهجة معينة من لهجاتها، وهناك حالات إبدالية يمكن وصفها بأنها قياسية في

لهجة ـ أو لهجات معينة ـ وغير قياسية أو غير ملزمة في سواها من اللهجات؛ العربية الموحدة في أصلها مجموعة من اللهجات المتآلفة أسهم كل منها بمقدار قليل أو كثير من سمات تلك اللغة الموحدة.

وأظهر أمثلة الإبدال الجامع بين الوصفين نجدها في الألفاظ التي حدث الإبدال فيها بين صوتي السين والصاد؛ فقد يفهم من كلام بعض العلماء أن هذا القسم من الإبدال اللازم مطرد في اللغة بنحو تام،. روى الأزهري(ت٣٧٠هـ) عن الفرّاء(ت٢٠٧هـ) قوله:((إذا كان بعد السين طاء، أو قاف، أو غين، أو خاء، فإن تلك السين صادا))[١٦]. وقد جعله بعضهم سمة لهجة عربية معينة[١٧]. ولهذا التوجيه نظائر أخرى تتصل بالعلاقة بين الإبدال ولهجات لها صفة خاصة استدعت تناولها في موضع مستقل من هذه الدراسة، والذي يعنينا الآن التوجيه الصوتي لهذه الحال الابدالية عند القدماء من جهة، ثم التوفيق بين عدّها من حالات الإبدال القياسي وبين عدّها من قبيل الإبدال اللغوي أو السماعي غير الخاضع لقاعدة ملزمة أو قياس ثابت من جهة أخرى.

وقد جعل ابن جني(ت٣٩٢هـ) الإبدال بين صوتي السين والصاد من ضمن ما أسماه الادغام الأصغر، وقال في توجيهه وجهة صوتية:((ومن ذلك أن السين تقع قبل الحرف المستعلي فتقرّب منه بقلبها صادا... وذلك كقولهم في سُقْتَ:صُقْتَ))[١٨].

والتوجيه نفسه يرد عند ابن الجبان(ت بعد٤١٦هـ) مع شيء من التفصيل في أثناء حديثه عن إبدال الصاد في كلمة(الصقر):((فيه ثلاث لغات: يقال:بالصاد، وبالزاي، وبالسين وهي الأصل، وإنما جعلوها صادا لآن السين حرف مهموس والقاف حرف مستقل، فقلبوا من السين صادا؛ لأنّ الصاد لإطباقها قريبة من القاف، فهي تراخي السين في الهمس، وتراخي القاف في الاستعلاء، ومن قلبها زايا فلأنها توافق القاف في الجهر))[١٩].

وصرّح الأنصاري(ت بعد ٤٧٠هـ)بأن الإبدال في هذه الحال جائز غير ملزم في قول مجمل جاء فيه:((وأصل هذا الباب على ما حكاه قطرب وغيره: أن كلّ كلمة كان فيها قاف، أو غين، أو طاء، أو خاء، وقبلها سين أو صاد، فأنت مخيّر إن شئت كتبتها بالسين، وإن شئت كتبتها بالصاد، وذلك نحو: سَخَرْتُ منه، وصَخَرْت، وأسبغ عليكم نعمة

وأصبغ، وزادكم في الخلق بصطة وبسطة، ورصغ ورسغ، فإن كانت صادا في الأصل لم يجز أن تقلب سينا؛ لأنّ الأضعف يرد إلى الأقوى ، ولا يرد الأقوى إلى الأضعف، وهذا باتفاق من النحويين))[٢٠].

ونص على حكم الجواز أيضا ابن السيد البطليوسي(ت٥٢١هـ) في توجيه مفصّل جاء منه:((كل سين وقعت بعدها غين، أو خاء، أو عين، أو كاف، أو طاء جاز قلبها صادا... وشرط هذا الباب أن تكون السين متقدمة على هذه الأحرف لا متأخرة بعدها، وأن تكون مقاربة لها لا متباعدة عنها، وأن تكون السين هي الأصل، فإذا كانت الصاد هي الأصل لم يجز قلبها سينا؛ لأن الأضعف يقلب إلى الأقوى ولا يقلب الأقوى إلى الأضعف، وإنما قلبوها صادا إذا وقعت بعد هذه الحروف لأنها حروف مستعلية والسين حرف مستقل، فثقُل عليهم الاستعلاء بعد التسفل لما فيه من الكلفة، فإذا تقدم حرف الاستعلاء لم يكره وقوع السين بعده؛ لأنه كالانحدار من العلو، وذلك خفيف لا كلفة فيه، فهذا هو الذي يجوز القياس عليه من هذا الباب، وما عداه فإنما يوقف فيه على السماع))[٢١].

وقد روى الجواليقي(ت٥٤٠هـ) مثل هذا القول معزوا إلى النضر بن شميل(ت٢٠٤هـ) لكنه أخل بذكر حرف الكاف[٢٢].

ومن مجمل الآراء السابقة يظهر أن الحال الابدالية التي مثلها شاهد الإبدال بين السين والصاد يمكن عدّها قياسية وغير قياسية؛ فهي قياسية حين ينظر إليها في لهجتها أو في لهجاتها الأصلية في حدود زمنية وجغرافية نفسها، ولكن الحكم الأول أظهر مع امتداد البعد الزمني والجغرافي من جهة غلبة السمة اللهجية التي اتصفت بها على اللغة العامة الموحدة التي انتخبت بنحو طبيعي غير مقصود أنسب ما اشتملت عليه اللهجات من سمات اليسر في النطق والأداء، ولعل في التوجيه الصوتي القديم المنصوص في بعضه بنحو صريح على "جواز القياس" والمؤيد من قبل الدرس اللغوي الحديث ما يدعم هذه النتيجة[٢٣].

حصر حروف الإبدال وتعيين الأصالة في الصيغة الإبدالية:

حروف الإبدال:

قام علماء العربية بحصر الحروف التي يقع فيها الإبدال، وقد اختلفوا في عددها

اختلافا ظاهرا، ولعل سيبويه(ت١٨٠هـ) اول من استقراها فذكر منها أحد عشر حرفا في مفتتح باب حروف البدل من كتابه، والحروف التي ذكرها هي:(الهمزة، والألف، والهاء، والياء، والتاء، والدال، والطاء، والميم، والجيم، والنون، والواو)، وفي اثناء شرح هذا الباب أضاف إليها حرفا آخر هو(اللام)، وبهذا تكون اثني عشر حرفا[٢٤].

وقد وافق سيبويه على رأيه الأول الذي عدّ فيه حروف الإبدال أحد عشر حرفا بعض العلماء[٢٥]، ونجد نقصا أو زيادة على ما ذكره عند علماء آخرين، فهي تسعة أحرف في (الألفية) وبعض شروحها يجمعها قولنا:(هدأت موطيا)[٢٦].

وذكر ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ) أن ابن مالك(ت٦٧٢هـ) لم يجعل (الهاء) من حروف الإبدال في كتابه "التسهيل" حين أوردها مجموعة في قوله(طويت دائما). وأوصلها ابن عصفور في "المقرّب" إلى تسعة عشر حرفا هي:((السين، والصاد، والزاي، والعين، والكاف، والفاء، والشين، والحروف التي يجمعها قولك:"أجدّ طويت منهلا"))[٢٧]. وكذلك هي عند أبي حيان(ت٧٥٤هـ) في (تقريب المقرّب) ولكنه أسقط منها حرف السين ولم يذكر سببا لذلك[٢٨]، على حين ذكرها في (المبدع) تامة على نحو ما جاءت عند ابن عصفور مع تصنيفها في قسمين: الأول ضمّ الحروف في(أجد طويت منهلا)، والآخر صدره بقوله:((ما لم يذكره سيبويه من حروف الإبدال))، ومن ضمن ما قاله فيه:((وريدَ في الإبدال: إبدال السين من شين(الشدة) و(مشدودة)، والصاد من سين بعدها كاف، أو خاء، أو طاء، أو غين، والشين من كاف مؤنث، وجيم(مدموج)، وسين(جعسوس). والزاي من صاد بعد كاف أو دال في لغة كلب. والعين في لغة تميم من همزة(أنّ) و(أنْ)، و(مؤثل). والفاء من (ثمّ)، و(جدث). والكاف من تاء ضمير المخاطب))[٢٩].

وهناك آراء أخرى يضيق المقام عن استقصائها،ولكن فحواها لا يختلف عما تقدم عرضه من جهة الزيادة أو النقص في حروف الإبدال.

ويبدو أن اختلاف العلماء في هذه المسألة يرجع إلى أمرين مهمين حريين بالبيان؛ أولهما: اختلاف مذاهبهم في الاعتداد بالإبدال الحاصل في بعض اللهجات، والآخر: تفاوت مستويات استقرائهم لمادة اللغة.

الإبدال واللهجات:

في موضوع(الإبدال الجامع الوجهين) أشرت إلى حالات إبدالية ترد مقيسة في لهجة ما من اللهجات العربية، ولا ترد كذلك بالضرورة في غيرها من اللهجات. وأشرت كذلك إلى تباين مواقف العلماء منها لو صحّ فهمنا لكلام بعضهم بأن هذه الحالات الإبدالية مطردة مقيسة وربما الباعث على هذا الموقف حصول القناعة بأنها ـ وإن كانت في الأصل سمات لهجية خاصة ـ قد تضاءلت فيها هذه الصفة حين دخلت حيز اللغة العامة الموحدة وجرت على ألسنة عامة الناس، ومن العلماء من لم يجعلها من أمثلة الإبدال بالاعتماد على ما كانت عليه في الأصل؛ أي أنها سمات لهجية خاصة لا تعمّ العربية.

ولعل سيبويه أول من قرر هذه القاعدة ثم تابعه الذين اقتصروا على ما ذكره من حروف الإبدال، أي أنّ سيبويه لم يرَ الإبدال اللهجي الخاص بمنزلة الإبدال الخاص في اللغة العامة الموحدة، لذلك يذكر الحروف المبدلة في الأمثلة اللهجية من ضمن حروف الإبدال التي أدى استقراؤه إلى اطرادها في اللغة العامة. وقد قيل عن جهوده في هذا المجال:((وقد جاء علماء كثيرون فتتبعوا هذه الحروف في كلام العرب، فلم يستطيعوا أن يزيدوا حرفا واحدا على ما ذكره سيبويه))[٣٠].

وأما توجيه ما ذكره أبو حيان مصدّرا بقوله:(ما لم يذكره سيبويه من حروف الإبدال)، فلا يكاد يتجاوز حدود الحقيقة المذكورة آنفا، لأن جلّ أمثلته المستدركة ـ إن لم تكن كلها ـ من قبيل الإبدال اللهجي، كإبدال الصاد من سين بعدها كاف، أو خاء، أو طاء، أو غين، وإبدال الشين من كاف المؤنث، وإبدال الكاف من تاء ضمير المخاطب. ولعل في قصر بعض الأمثلة الإبدالية المستدركة التي ذكرها أبو حيان على مفردات بعينها ما يكفي للدلالة على أنها أمثلة لهجية، فإبدال السين من شين(الشدة) و(مشدودة)، وإبدال الشين من جيم (مدموج)، وسين(جعسوس)، وإبدال الفاء من تاء(ثم) و(جدث)، بل في تصريحه بأسماء القبائل التي تعزى إليها بعض الأمثلة الإبدالية الواردة في كلامه ما يكاد يقطع بأن جلّ الأمثلة المستدركة على سيبويه هي من قبيل الإبدال اللهجي غير المطرد في اللغة العامة كإبدال الزاي من صاد بعد كاف، أو دال في لغة كلب، وإبدال العين من همزة(أنّ) و(أنْ) و(مؤثل) في لغة تميم.

ومن غير المحتمل جهل سيبويه بهذه الأمثلة حتى يستدركها أبو حيان عليه، وهو ـ أي سيبويه ـ من أوسع علماء العربية استقراء للغة، وفي كتابه ثروة لهجية ليست بالقليلة. وغاية ما يمكن أخذه عليه تجاهله لها ـ لا جهله بها ـ في الموضع الذي خصه لبحث حروف الإبدال على وفق ما استقرت عليه قناعته في هذا الشأن.

وقد نبّه السيوطي(ت٩١١هـ)على فحوى هذه المسألة في خاتمة بحث الإبدال في (المزهر) حين أشار إلى قول أبي علي القالي(ت٣٥٦هـ) في أماليه بعد أن سرد أبو علي جملة من ألفاظ الإبدال: ((اللغويون يذهبون إلى جميع ما أمليناه إبدال، وليس هو كذلك عند أهل النحو، وإنّما حروف الإبدال عندهم اثنا عشر حرفاً يجمعها قولك ((طال يوم أنجدته))[٣١]، وبعد إيراد قول أبي علي ذكر السيوطي جملة من الفاظ الإبدال كـ(الحنك) و(اليرقان)، ثم عرض آراء العلماء فيها وذهابهم إلى عدّها (لغات) وانها ليست من الإبدال في شيء[٣٢].

ولم تبين وجهة التعارض بين مصطلحي (اللغويين) و(أهل النحو)، فقدماء أهل النحو كانوا لغويين بالضرورة، لأنهم استقرءوا اللغة مشافهة ودونوا أصولها في رسائل ومصنفات مستقلة قبل تقعيد قواعدها النحوية، وكذلك الحال عند التالين لهم ممن لم يلحق بعصور الرواية الأولى؛ إذ جمع أغلبهم بين التأليف في اللغة والتأليف في النحو، ونظن هذه الحقيقة من الظهور بمكان لا تحتاج معه إلى دليل أو شاهد.

ولم نتبيّن وجهة التعارض بين عدّ الشواهد أو الامثلة التي ذكرها القالي أو السيوطي من اللغات وبين عدّها من الإبدال؛ فكون أحدى الصيغ التي حدث فيها الإبدال واقعة في لهجة قبيلة ما لا يعني أن الإبدال لم يحدث فيها، وهو لا يغير من حقيقة نسبتها إلى لهجة أحدى القبائل، ومن ثم بصدق عليها الوصفان: فهي سمة لهجية، وهي إبدال في الوقت نفسه، فما سبب الخلاف بين اللغويين وبين اهل النحو في وصفها؟ فإذا كان السبب قصر أهل النحو مصطلح الإبدال على المفردات المتضمنة لحروفه التي اختلفوا في عددها، فقد وردت شواهد وقع الإبدال فيها بين حرفين من حروفه التي اتفقوا عليها كالنون واللام في (الحنك) و(الحلك) ومع ذلك لم يعدّوه إبدالاً بل لغة.

هناك توجيه واحد لهذه المسألة فيما نرى يتعلق بما تقدم الحديث عنه في قسمي الإبدال في العربية؛ فالأول قياسي يقع بين حروف العلّة فيسمى قلباً أو إعلالاً في الغالب،

وبينها وبين غيرها من الحروف مراعاة لقواعد الصرف الملزمة التي هي في جوهرها علل صوتية فيسمى قلباً مرة وإبدالاً مرة أخرى. وفي هذه الحالة يكون معنى الصيغتين اللتين تسبب فيهما الإبدال واحدة،وكذلك جذرهما اللغوي في الغالب؛ فمعنى (ميزان) هو معنى (موازن) نفسه، والجذر اللغوي واحد أيضاً، وكذلك الحال في أمثلة أخرى كـ(الوضع) و(التضع) أو (اخترب) و(اضطرب) أو غيرهما من الأمثلة المشابهة الجارية على سنن ثابتة تعم اللغة بجميع لهجاتها.

أما الإبدال الآخر فهو غير قياسي، أو غير مطرّد، أو غير شائع، أو لغوي، وهو واقع في حروف معينة عند القدماء الذين اختلفوا في عددها، وقد يقع بين الحروف التي نصّوا عليها وبين غيرها بما فيها حروف العلّة، فهذا القسم من الإبدال إذن لا يخضع لقاعدة صرفية أو ضرورة صوتية، فهو جائز، أو غير ملزم، أو اعتباطي، لذلك لا يكاد يعم لهجات العربية كلها، وربما شملها كلها مع الاحتفاظ بحكم الجواز كما مر في إبدال السين والصاد.

والصيغتان الناتجتان عن هذا الإبدال غالباً ما تتحد في المعنى، ونادراً ما تتعدد في الجذر اللغوي، وأغلب الشواهد المحفوظة في الكتب المختصة بالابدال من هذا الصنف.

ونخلص مما تقدم ايجازه إلى أن الإبدال في العربية قسمان: الأول قياسي وأجب مطرد فيها على اختلاف لهجاتها، والآخر لغوي سماعي غير قياسي قد يقع في لهجة دون أخرى، وبإيحاء من بعض الأقوال القديمة حاولت بعض الدراسات الحديثة صرفة بنحو تام نحو الوجهة اللهجية الخالصة، ومما جاء فيها بهذا الشأن: ((قرر علماء اللغة بعد استقرائهم كلام العرب وتتبعه أن الإبدال قد يكون لغة من اللغات، وقد يكون ابدالاً قياسياً في عامة لغات العرب، وقد اتجه كثير من العلماء إلى استقراء الإبدال اللغوي وأفردوا له كتباً. ويأتي في مقدمة هؤلاء العلماء: ابن السكيت وأبو الطيب اللغوي))[٣٣].

وفيها ظننا أن قسماً من الإبدال اللغوي لا كله يرجع إلى لغات أو لهجات معينة، ولاسيما الذي نص العلماء والرواة الأوائل على نسبته الأصيلة إلى قبيلته، وإن هذا القسم هو الذي جعله بعض (أهل النحو) من القدماء من قبيل (اللغات) لا الإبدال؛ لأنهم وجدوا بعضه منسوباً إلى لهجات مخصوصة، فحملوا غير المنسوب على المنسوب،

وعدّوا جميع شواهده أو أمثلته لهجات أو لغات؛ لأنهم وجدوها غير مقيسه ولا مطردة في لهجات العرب كلها، ولا توجبها قواعد أو ضوابط خاصة كالتي تحققت في الإبدال القياسي، ومن ثم فإنّ ما ورد منها لهجات وليست إبدال، والابدال عندهم ما كان خاضعاً لعلّة ملزمة، ومحكوماً بقواعد ومقاييس خاصة دلّ عليها الاستقراء وعضّدها.

ومما تقدم إيجازه يظهر اضطراب مواقف القدماء في تعيين حقيقة الإبدال، ولم يسلم من ذلك حتى أفذاذ العلماء كابن جني الذي تردد موقفه في الحكم على بعض ما تناوله من الصيغ الابدالية بين عدّها لهجة أو ابدالا، فقال بجواز الحالين، وكان المتوقع منه القطع بابداليتها، لأن معظم الامثلة التي وقف عندها اتّحد طرفاها في المعنى ولم يختلفا في الصياغة اللفظية إلا في حرف واحد وقع فيها الإبدال(٣٤)، فهي بهذه الهيأة مستوفية لشرط الإبدال في العربية بحسب ما انتهى إلى تقديره الدرس اللغوي الحديث، إذ لا مناص من الجزم بوقوع الإبدال في كل صيغتين أو أكثر اتّحدت في المعنى ولم تختلف إلا في حرف واحد، ولاسيما مع وجود علائق تسّوغ الإبدال بين صوتي الحرفين أو أصوات الحروف المقصودة بالإبدال ولا يكاد يؤثر في مضمون الحقيقة الآنفة ما نقف عليه في المصادر القديمة من النص على أن احدى صيغتي الإبدال (لغة) في الأخرى سواء أكانت تلك اللغة منسوبة إلى أصلها أم لم تكن كذلك، فالوصف المجرد لا يغير من فحوى وقوع الإبدال ما دام حال الصيغتين من جهة المعنى والبناء على ما وصفناه، فضلا عن أن معنى (لغة) في المصادر القديمة لا يقصد به السمة اللهجية على الدوام، فله دلالات أخرى مختلفة عن هذا المعنى منها التركيب أو الصيغة اللغوية بهيأتها المجردة عن أية صفة أخرى لهجية أو غير لهجية(٣٥).

وأحياناً يتحقق الإبدال بين أكثر من صيغتين، من ذلك ـ على سبيل المثال ـ ثلاث مفردات اتفقت في المعنى، واختلف بناؤها في حرف واحد هي: (اللزق)، و(اللسق) و(اللصق) وما يمكن أن يتفرع من جذورها من اشتقاقات وصياغات أخرى، ولأنها على هذا الوصف من حيث المعنى والصياغة، اتجه الدرس اللغوي الحديث إلى البت بوقوع الإبدال فيها، ولا يضعف من قيمة هذه الحقيقة ما نقف عليه في كل مفردة واشتقاقاتها من نسبة صريحة إلى لهجة قبيلة عربية؛ إذ تنسب الأولى إلى لهجة ربيعة، والثانية إلى قيس، والثالثة إلى تميم(٣٦).

وليس ثمة ما يمنع من اجتماع الوصفين بنحو متتابع: (اللغة) ثم (الإبدال)، مع تأكيد استقرار الحل على الوصف الأخير ـ أي الإبدال ـ والسبب في ذلك من منظور لغوي حديث ((أن أية لهجة منسوبة أو غير منسوبة وردت فيها لفظة بحرف واحد وهي بغيره في غيرها والمعنى واحد فيهما إنما كان ذلك في الأصل ابدالاً.... ولا نتصور أن تكون العرب قد وضعت لفظتين لمعنى واحد وخالفت بينهما في حرف واحد، وأعطت هذه لقبيلة وتلك لأخرى، فحين يقول عربي: هو الصقر، ويقول الآخر: هو السقر، لابد أن يكون الأصل أحدهما والآخر بدل التزم عند قوم لسبب ما))[٣٧].

تفاوت مستويات الاستقراء:

يبدو أن اختلاف القدماء في تحديد حقيقة الإبدال وعدد حروفه يرجع في المقام الأول ـ بعد اختلافهم في الاعتداد بالإبدال اللهجي ـ إلى مقدار استقراء مادة اللغة عند كل واحد منهم ((فعلى الرغم من أن العلماء قد بذلوا جهوداً كبيرة في استقراء كلام العرب لم يتهيأ لأحد منهم أن يستقري اللغة استقراءً تاماً يستطيع أن يزعم معه انه لم يفته شيء من اللغة، وذلك لأن العربية لغة واسعة، ومواردها متشعبة، فمن المحال أن يستطيع فرد ما أن يلم بها مهما أوتي من قدرة وعلم، ولهذا رأينا اللاحق منهم يستدرك على السابق، فقد استدرك مثلا على سيبويه وهو من أوسع العلماء استقراء للعربية))[٣٨].

ولعل من أبرز الأمثلة لما استدرك على سيبويه وأكثرها قرباً إلى موضوع بحثنا مسألة حروف الإبدال في العربية التي استند عليها تحديد مفهوم الإبدال أو بيان حقيقته. وقد تقدمت الإشارة إلى أنه عدّها اثنى عشر حرفاً فقط، وبغض النظر عن مستدركات أبي حيان التي كادت تنصرف نحو الوجهة اللهجية التي احتملنا معرفة سيبويه بها، فقد زاد العدد عند علماء آخرين منهم ابن عصفور الذي أوصل حروف الإبدال إلى تسعة عشر حرفاً[٣٩]، ولم يرد في إحصائه ما يشعر بصلة الأحرف السبعة المستدركة على سيبويه باللهجات، ومن هنا جاز عدّ استدراكه حقيقياً لموافقته ما توهمناه من قناعة سيبويه في هذه المسألة.

مما لا شك فيه أن تفاوت مستويات الاستقراء عند علماء العربية هو السبب الأمثل لاختلافهم في المسائل التي يكون الحكم فيها معتمداً على الاستقراء. وبقدر تعلق الأمر

بموضوعنا وجدنا بعض المتأخرين مما أتاح لهم التأخر في الزمن سعة اطلاع على الجهود القديمة والتوفيق بينها يكاد يدخل حروف العربية كلها ـ باستثناء الظاء والغين ـ ضمن حروف الإبدال، وهي عنده ثلاثة أقسام: ((ما يبدل ابدالاً شائعاً للإدغام وهو جميع الحروف إلا الألف، وما يبدل ابدالاً نادراً، وهو ستة أحرف: الحاء، والخاء، والعين المهملة، والقاف، والضاد، والذال المعجمتان.... وما يبدل إبدالا شائعاً لغير إدغام، وهو اثنان وعشرون حرفاً يجمعها قولك: (لجدٍّ صَرَفَ شكسٍ أَمْنَ طيٍّ ثوبِ عزته)، والضروري منها في التصريف تسعة أحرف يجمعها قولك: (هدأت موطيا)، وما عداه فابداله غير ضروري فيه))[٤٠].

وأظن هذا الرأي أقرب الآراء إلى الدّقة ((إنْ لم يكن أدقّها، وهو يُظهر بنحو جلي امتداد اضطراب الرؤية في تحديد مفهوم الإبدال واختلاط أقسامه بعضها ببعض مثّل سيبويه حتى وقت متأخر من جهة، ويبيّن بوضوح مسألة تفاوت الاستقراء في مسألة حروف الإبدال من جهة أخرى، والذي يعنينا منه في هذا الموضع القسم المتعلق بالحروف المبدلة إبدالاً نادراً، والقسم الخاص بالحروف المبدلة إبدالا شائعاً لاختصاصهما بالإبدال اللغوي أو السماعي دون بقية أقسام الإبدال القياسية، ويلاحظ في القسم الثاني وجود فرق في حرف واحد بين العدد المذكور وبين ما سرد منها، وقد يكون الحرف المحذوف هو الألف، أو الظاء، أو الغين، والأول هو الراجح لأن سيبويه ذكره من ضمن حروف الإبدال ولم يذكر الحرفين الآخرين. كما يلاحظ تكرار حرف العين في القسمين، وبعد ملاحظة ما تقدم يصبح مجموع القسمين سبعة وعشرين حرفاً، وفرق شاسع بين هذا العدد وبين الأعداد المذكورة فيما تقدم من البحث.

والذي نميل إليه في هذه المسألة عدّ حروف العربية جميعها حروف إبدال من دون استثناء، إذ تهيأ لنا من خلال استقراء يسير في بعض المصادر المعتنية بتدوين أمثلة الإبدال، وفي غيرها من مصادر اللغة والنحو، التثبت من هذه النتيجة بجلاء لا لبس فيه، وقد انتهى استقراؤنا إلى أن الإبدال يعم أصوات العربية جميعها حتى التي لم تذكر في الرأي السابق ـ أي الظاء والغين ـ فقد وجدنا أولهما يجوز إبداله من صوت الضاد، بل كاد يحل محله على نحو مطلق عند أكثر الناطقين بالعربية الفصيحة منذ زمنٍ ليس بالقريب[٤١]. وهناك مصنفات استقلت بتدوين شواهد هذه الحالة الابدالية؛ أي الألفاظ

التي تنطق بالضاد مرة وبالظاء مرة أخرى[٤٢]، وإذا كان الكثير من هذه الألفاظ المتناظرة لا يجوز عدّه من الإبدال بسبب استقلال كل نظير بمعنى مختلف كما في (الظن والضن)[٤٣]، وفي ذلك مخالفة لحد الإبدال أو شرطه، فمنها نظائر تحقق فيها الشرط فاتحدت معانيها كما في (الظهر والضهر)[٤٤] ،فصارت من الألفاظ الابدالية بالضرورة.

وأما صوت الغين فقد وجدناه يقع بدلاً من بعض الأصوات، كما تقع بعض الأصوات بدلاً منه كالهمزة في (الإل والغل)[٤٥]، وكالخاء في (الخمرة والغمرة)، والقاف في (القلفة والغلفة)، والعين في شواهد كثيرة منها (العسْل والغسْل، والوعْر والوغْر)[٤٦]، و(الوعَل والوغَل)[٤٧].

إن السبب في تقويم الرأي الأخير الذي أحصى حروف الإبدال في العربية بأنه أقرب الآراء إلى الدقّة هو كثرة ما وردة منها، ولولا ضيق المقام والخشية من الإطالة لعضدناه بجمهرة من الشواهد الابدالية لكل حرف نص عليه.

ومع قرب الرأي الأخير من الدقة لم يستوعب حروف الإبدال اللغوي في العربية كلها، إذ أخلّ بذكر اثنين، ووصف إبدال ستة منها بالندرة من دون التصريح بضابط لهذه الوصف الذي لا يكاد يلائم ما وقفنا عليه من الشواهد الابدالية لهذه الحروف، من ذلك ـ وعلى سبيل المثال لا الحصر ـ حرف الخاء، فالحروف التي تبدل منه أو يكون هو بدلاً منها شواهدها ليست بالقليلة منها الباء في (الحنْج)[٤٨]، والجيم في (الحوس)[٤٩]، والخاء في (الحج)[٥٠]، و(الحمْص)[٥١]، و(السّبْحة والطحْربة)، والراء في (الحم)، والقاف في (الحرْف والحرْفة)، واللام في (السّيح والسّيحة)[٥٢].

وأما الخاء فتقدمت شواهد قريبة من إبداله، ومنها كذلك البدلية بينه وبين الجيم في بعض الأمثلة كـ(الخلع والجلع)، وبينه وبين السين في مفردات منها (الملّخ والملْس)[٥٣]

وشواهد إبدال الذال كثيرة بكثرة الحروف التي وقع بدلاً منها، أو وقعت هي بدلاً منه كالدال الذي نصت على العلاقة البدلية بينه وبين الذال بنحو عام بعض المصادر القديمة[٥٤]، ومن شواهدها (الجذاذ والجداد)[٥٥]، و(الذبل والدبل)[٥٦] ، و(الزحْل والدحْل)[٥٧]، ومن الحروف التي أبدلت من الذال، أو كان الذال بدلاً منها الزاي من شواهد كثيرة منها (البذر)[٥٨]، و(الزبرْ)[٥٩]، و(الزخر)[٦٠]، ومنها السين كما في (العزّف)[٦١]، وقد عزي هذا الإبدال إلى لهجة بني أسد[٦٢]، ومنها الشين كما في

(الذوب)، والصاد في (البذع)، والعين في (الذرْب) ، وغير ذلك كثير[٦٣].

وأما الضاد فتقدمت شواهد على بعض حالاته الابدالية أيضا، وهناك أقوال قديمة تشير إلى جواز وقوع الإبدال بينه وبين بعض الحروف بنحو عام من دون تخصيص بلهجة معينة كالصاد واللام[٦٤]، فمن شواهد إبدال الحرف الأول(الضل والصل)[٦٥]، و(القبض والقبص)[٦٦]، و(الخصب والحصب)[٦٧]، ونُسب الإبدال في الكلمة الاخيرة إلى لهجة اليمن[٦٨]، ومن شواهد إبدال الحرف الآخر (اضطجع والطجع)[٦٩]، وتبدل الضاد كذلك من حروف أخرى كالزاي في نحو (النغض والنغر)، والطاء كما في (الضرّح والطرح)، والشين كما في (الهضم والهشم)[٧٠].

ولا تقل العلاقات الابدالية لحرف القاف عن غيره من الحروف السابقة، وتقدم شيء من الشواهد على ذلك، وبقيت شواهد أخرى كثيرة، منها ما كان مع الهمزة كما في (الإفان)[٧١]، و(القَشَب وقَسَبَ)[٧٢]، ومنها ما كان من الجيم كما في (القَصّة)[٧٣]، وربما كان للإبدال بين القاف وبين الجيم أثر في وجود صوت الجيم التي كالقاف، وهو من الأصوات غير المستحسنة عند القدماء[٧٤]، ومن علاقات القاف الإبدالية ما كان مع الشين كما في (القصب)، ومع العين في بعض الأمثلة كـ(العشر وعَسرَ)[٧٥]، ومع الكاف التي وجدناها أكثر الحروف شواهدَ، وقد عزي إبدال القاف كافاً إلى لهجة بني الحارث بن كعب[٧٦]، وأشارت مصادر قديمة إلى هذه العلاقة الابدالية بنحو عام ولم تخصصها بلهجة معينة[٧٧]، وشواهد إبدال القاف كافاً أو الكاف قافاً كثيرة منها (الحقُ والحُك)[٧٨]و(العقْص والعكص)[٧٩]، و(العقل والعكل)[٨٠]، و(القتال والكتال)[٨١]، و(قحط وكحط)[٨٢]، و(القربن والكربان)[٨٣]، و(القسط والكسط)[٨٤]، و(نقب ونكب)[٨٥]،وغيرها كثير.

إن ما تقدم عرضه بمثل جزءاً يسيراً من شواهد كثيرة للعلاقات الابدالية الخاصة بالحروف الموصوف ابدالها بالندرة، وقد انتخبناها بنحو اعتباطي لكي تكون دليلاً على نفي هذه الصفة. ثم خلص من البحث السابق بجملة إلى اعادة تأكيد حقيقة كون الحروف العربية كلها حروف إبدال، ولا سبيل إلى ردّ بعضها بحجّة أن القدماء لم يعدوها في حروف الإبدال التي اختلفوا في عددها بحسب مقدار استقراء كل منهم، أو بسبب اغفال الحالات الابدالية التي وجدوا بعض شواهدها منسوبة إلى لهجة معينة.

أصالة الصيغ الابدالية:

إنّ تعيين الأصالة في إحدى الصيغ الناتجة عن الإبدال مسألة بالغة الأهمية لاتصالها الوثيق بقضية تحديد حروف الإبدال، ويغلب على ظننا أن أوائل علماء العربية ما كانوا ليبذلوا الجهود المضنية في استقراء اللغة في الجانب المتعلق بظاهرة الإبدال، ثم تقريرهم الحروف التي يكثر وقوع الإبدال فيها، لولا هذه المسألة التي كانت لهم فيها آراء تستحق الثناء والإكبار، وهي آراء لم يهتد إليها المحدثون، أو لم يتثبتوا من قيمتها العلمية في أقلّ تقدير، إلا في وقت متأخر حين استعانوا بالأجهزة الحسابية الحديثة (الكمبيوتر).

إن القول بسبق القدماء إلى التنبيه على أدق القضايا اللغوية ليس بالجديد، ولعل تحديد الأصالة في الصيغ الابدالية واحدة منها؛ فقد وضعوا لهذه المسالة ضوابط وأحكاماً عامة كادت تحيط بجميع أطرافها، ومن أمتن هذه الضوابط الحكم بأصالة الصيغة المشتملة على أحد حروف الإبدال، وسلبها من الصيغة الأخرى، والقول الآتي يوضح هذا المذهب: ((حروف الإبدال: وهي أحد عشر يجمعها قولك (طال يوم أنجدته)، وسميت بذلك؛ لأنّها تُبدل من غيرها، ولا يبدل غيرها منها: تقول: هذا أمر لازب ولازم؛ فالميم بدل من الباء، ولا تقول الباء بدل من الميم))[٨٦]، فالصيغة التي لا تشتمل على حرف الإبدال هي الأصل لا الصيغة الأخرى.

ولكن الضابط المتقدم تتفاوت حدوده لدى كل عالم بحسب ما استقر عليه رأيه في عدد حروف الإبدال، وقد نبهنا سابقاً على اختلافهم في ذلك العدد، فكيف يكون الحكم عندما يتسبب الإبدال في إيجاد صيغتين، أو أكثر ليس في أحدها حرف من حروف الإبدال؟.

لقد عالج الدرس اللغوي القديم هذه الحالة باتخاذ ضابط أو مقياس أكثر دقة من سابقه حين قرر أصالة الصيغة المشتهرة في الاستعمال، أو التي يكثر اشتقاق الكلمات من جذرها. ويترد هذا المقياس كثيراً في مباحث ابن جني، من ذلك تعليقه على كلمة (صَلْهب) الواردة في بيت من الشعر: ((فيجوز أن يكون الصاد فيه لغة، ويجوز أن يكون بدلاً من سين (سَلْهب)، لأنه أكثر تصرفاً من (صلهب)))[٨٧].

والشطر الأول من كلامه: ((فيجوز أن يكون الصاد فيه لغة)) يوضح ما أشرنا إليه سابقاً من تردده في التمييز بين اللهجة وبين الإبدال في بعض الشواهد، واما الشطر

الآخر فيمثل الضابط أو المقياس المتين في الاستدلال على أصالة الصيغ الابدالية.

ومن الشواهد التي عالجها ابن جني بهذا المقياس مع النص الصريح على أنه (مقياس) من دون تردد أو اضطراب ما جاء في قوله:((يقال: تركته وقيذاً ووقيظاً، والوجه عندي والقياس أن تكون الظاء بدلاً من الذال لقوله عزّ اسمه: (والموقوذة) بالذال، ولقولهم: وقذه يقذه، ولم أسمع وقظه ولا موقوظة، فالذال إذن أعم تصرفاً فلذلك قضينا بأنها هي الأصل))[٨٨].

وبلغ هذا المقياس مرحلة متقدمة أخرى حين أتخذ في معالجة الشواهد الابدالية المتضمنة أطرافها كلها لحرف من حروف الإبدال كالنون واللام في الشاهد الذي تناوله ابن الجبان في قوله: ((اسود حالك: أي شديد السواد... ويقال: حانك بمعناه، كأن النون واللام يتعاقبان عليه، وكذلك حلَك الغراب وحَنَكه: شدة سواده. واللام هي الأصل لأنها أكثر دوراناً في هذه الكلمة ومتصرفاتها من النون، ألا تراهم يقولون لحالك السواد: حُلْكوك وحَكْلوك ولا يقال بالنون))[٨٩].

ثم تقدم مرحلة أخرى حين استوى بهيأة القاعدة المحدد عند بعض العلماء كابن عصفور الذي اعتمده في تمييز الأصالة في الصيغ المقلوبة لا المبدلة، وأشرنا سابقاً إلى أن من علماء العربية من كان يسمي الإبدال قلباً. قال ابن عصفور: ((إن الذي يعلم به القلب أربعة أشياء: أحدها: أن يكون أحد النظمين أكثر استعمالاً من الآخر فيكون الأصل ويكون الآخر مقلوباً عنه... والثاني: أن يكون النظمين يكثر تصريف الكلمة عنه، فيكون الأصل والآخر مقلوباً عنه))[٩٠].

أما الدرس اللغوي الحديث فقد تنبه على سعة تصرف الجذور اللغوية، أو نسبة شيوعها في اللغة، وأفاد من ذلك في تفسير ظاهرة القلب المكاني فقط، وثم تقرير الأصالة في الصيغ المقلوبة، وذلك بعد ظهور الجداول الإحصائية الدقيقة المفصلة لجذور العربية وتوافر الحروف فيها، ومن أهمها معجم (تاج العروس) لأنه أوسع المعجمات المعروفة.

وقد قام بعض المحدثين باستعمال هذه الإحصاءات استعمالاً موفقاً نافعاً، ويرى الدكتور أحمد مختار عمر أن بواسطتها ((أمكن تفسير الظواهر اللغوية بالاستفادة من نماذج التجمعات الصوتية في الكلمة العربية... ومن ذلك ظاهرة القلب المكاني التي يمكن تفسيرها على أساس اختلاف نسبة شيوع السلاسل الصوتية في اللغة العربية.

فالقلب يقع في بعض الأمثلة ليحقق تتابعاً صوتياً أكثر اتساقاً مع النماذج المسموح بها أو الشائعة في اللغة وحينئذ تكون النماذج التوزيعية أو التركيب الفونولوجي للغة هي السبب في حدوث القلب. ومن أمثلة ذلك الفعلان (جذب) و(جبذ) فنحن نفترض أن الأصل (جذب) ثم قلب إلى (جبذ) ليتسق مع النموذج الشائع: (ج ـ ذ) في الأول= ٨ مرات، و(ذ ـ ب) في الآخر= ٥ مرات، في حين أن (ج ـ ب) في الأول= ١١مرة، و(ب –ذ) في الآخر= ٩ مرات))[٩١].

وسمى الدكتور إبراهيم أنيس هذه الجداول الإحصائية (مسطرة اللغوي) في بحث موجز حمل العنوان نفسه[٩٢].، وقد انتفع منها في دراسة ظاهرة القلب المكاني في العربية(وساق نموذجاً سريعاً على ما يمكن أن يخرج به اللغوي من هذه الاحصاءات بدراسة لمشكلة القلب المكاني في اللغة العربية مثل (جذب) و(جبذ) و(أيس) و(يئس).... وبعد أن عرض آراء السلف في هذه الظاهرة، وأنها ناشئة من اختلاف الرواية والشهرة، وكون الصوت اصلاً وفرعاً، أو كون الصيغة أصلا متصرفاً أو فرعاً غير متصرف. ثم عرض لرأي (جسبرسن) في أن هذه الظاهرة ناشئة عن أخطاء الجيل الناشئ وتعثره في النطق بالصورة الأصلية ثم ذيوع الصيغة الجديدة.....رأي الدكتور أنيس أن هذه الظاهرة تغرى أولا وقبل كل شيء إلى اختلاف نسبة شيوع السلاسل الصوتية في اللغة العربية. وهو رأي لم يُسبق إليه، ويعترف انه لم يفطن إليه قبل ظهور هذه الإحصاءات التي قدمت له أصدق الأدلة بالأرقام))[٩٣].

وعندنا أن علماء العربية القدماء هم السابقون في هذا الشأن، ولا يقدح في سبقهم غض النظر عنه، أو المرور العابر بمصاديقه، فما سموه (شهرة) أو (شيوعاً) أو (سعة تصرف) هو عين ما سماه المحدثون (نسبة شيوع السلاسل الصوتية)، وغاية ما يحسب للآخرين ـ عن غير قصد منهم كما يبدو ـ تأكيد رصانة المنهج القديم، والتثبت من قيمته العلمية.

وإذ اقتصرت إفادة المحدثين من المقياس المقصود على تفسير ظاهرة واحدة هي القلب المكاني مستندين في ذلك إلى إحصاءات الكمبيوتر، فإن القدماء أفادوا منه في تفسير ظاهرتين في أقل تقديرهما: القلب المكاني والإبدال، معتمدين على حسّ لغوي دقيق يعضده استقراء شخصي منفرد.

ABSTRACT

Ancient linguistics efforts to direct the language replacement phenomena or that which is measureable and has a large scientific value but it extremes were dispersed among many sources. They have different definitions for this phenomena, the number of letters in which the replacement occurs and the reasons of its occurrences. Ancient linguistics has many views towards it. Some of them counted it as a replacement. This research rebids those efforts by a comparison curricular between what has been demonstrated by the ancient linguistics and results of modern voice studies.

هوامش البحث

(١) الخصائص: ٣٣/١.

(٢) المزهر: ٤٦١/١.

(٣) المزهر: ٤٦٠/١، ولم يرد قول أبي الطيب في كتابه الإبدال.

(٤) ينظر: المفتاح: ٩٤، شرح الملوكي: ٢٤٠.

(٥) ينظر: الممتع: ٣٧١/١، شرح الشافية: ٢١١/٣.

(٦) ينظر: المفتاح: ٩٥، الممتع" ٣٨٣/١.

(٧) ينظر: المفتاح: ٩٦، شرح الملوكي: ٢٩٠.

(٨) تقريب المقرّب: ١٢٢.

(٩) شذا العرف: ١٣٥ وفي معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ١٩، وتيسير الاعلال والابدال: ٥ تعريفات قريبة من هذا التعريف.

(١٠) لم نقف على مصطلح الإبدال (القياسي) أو (الصرفي) فيما تيسر لنا الاطلع عليه من مصادر قديمة، لكنه كثير التردد في المراجع الحديثة، منها: الاستقراء في اللغة: ٢١٩-٢٢٢. كتاب الصرف: ١٩١.

(١١) المسائل المشكلة: ١٥١.

(١٢) شذا العرف:١٣٥.

(١٣) نحو: نزهة الطرف:٣٢، والمبدع:٥٥، وشذا العرف:١٤٢.

(١٤) نحو: أوضح المسالك:٣٣٩، والمقرّب:٥٤٢، وكاشف الخصاصة:٤٠٩.

(١٥) نحو: المقرب:٥١٦، وتقريب المقرّب:١٢٣.

(١٦) التهذيب:(سرط):٣٣٠/١٢.
(١٧) المصدر السابق:٣٣٠/١٢، وينظر كذلك: طبقات النحويين واللغويين:١٩٦، والصحاح(صدغ):١٣٢٣/٤، معجم لغات القبائل والأمصار:١٣٢/١، ١٧١.
(١٨) الخصائص:١٤٤/١، ١٤٥، وينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني:٤٣٩.
(١٩) شرح الفصيح لابن الجبان:٢٨٦.
(٢٠) التبيين والاقتصاد في الفرق بين السين والصاد:١٥١.
(٢١) الفرق بين الحروف الخمسة:٧٠٩-٧١٠، وينظر: المزهر:٤٦٩/١.
(٢٢) ينظر: تكلمة إصلاح ما تغلط فيه العامة:٤٣.
(٢٣) ينظر: الأدب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة:١٩٦، ولهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة:٤١، ٩٢.
(٢٤) ينظر: الكتاب:٣١٣/٢-٣١٤.
(٢٥) ينظر: سر صناعة الاعراب:٧٢/١، والدر المرصوف:٩٤، وكتاب الحروف للرازي:٤٠.
(٢٦) ينظر: من شروح الألفية: أوضح المسالك:٣١٤، وشرح ابن عقيل:٢١٠/٤، وكاشف الخصاصة:٥.
(٢٧) المقرب:٥١٦.
(٢٨) ينظر: تقريب المقرب:١٢٢.
(٢٩) المبدع:٥٤.
(٣٠) الاستقراء في اللغة:٢١٩.
(٣١) المزهر: ٤٧٤/١.
(٣٢) م.ن: ٤٧٥/١.
(٣٣) الاستقراء في اللغة: ٢١٩-٢٢٠.
(٣٤) ينظر: سر صناعة الاعراب: ١٧٣/١، ٢١٨، ٢٤١، والدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٨٧-٩٤.
(٣٥) ينظر: اللهجات العربية الغربية القديمة: ٣٥.
(٣٦) ينظر: العين (لصق): ٦٤/٥، والتهذيب (لصق): ٣٧١/٨، وينظر كذلك: معجم لغات القبائل والامصار: ٢٧٣/١.
(٣٧) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني:٩٥.

(٣٨) الاستقراء في اللغة: ٢٢٥-٢٢٦، ومن الملاحظ أن مفهوم عبارة (الاستدراك على سيبويه) في هذا المصدر وفي غيره كثيراً ما ينصرف إلى المسائل اللغوية التي استدرك فيها العلماء أحكاماً جديدة أو توجيهات مبتكرة لم يتنبه عليها سيبويه، وهناك مصنفات خاصة بهذا الشأن منها (فوائت كتاب سيبويه) للسيرافي، وهو جزء من شرحه الكبير للكتاب، ومنها (الاستدراك على سيبويه في كتاب الابنية) لابي بكر الزبيدي.

(٣٩) المُقرِّب:٦١٥.

(٤٠) شذا الحرف: ١٣٦.

(٤١) ينظر: بغية المرتاد لتصحيح الضاد: ١٢٣.

(٤٢) ينظر: الاعتماد في نظائر الظاء والضاد: ٦، وأرجوزة في الفرق بين الضاد والظاء:١٠٠.

(٤٣) ينظر: ظاءات القرآن:٣١٧.

(٤٤) ينظر: حصر حروف الظاء: ٣٦٥، والارجوزة الحائرة: ٣٨٣.

(٤٥) ينظر: الإبدال: ٣٣٥/١، ٣٣٩، ٣٢٨/٢.

(٤٦) ينظر: الإبدال:٣٣٥/١، ٣٠٧/٢، ٣٠٠، ٣٠٢، ٣٠٠.

(٤٧) المصدر نفسه: ٢٩٩/٢، وينظر: القلب والإبدال:٣٤.

(٤٨) ينظر: الإبدال : ٥٨٠/٢ (الحاشية).

(٤٩) ينظر: الفرق بين الحروف الخمسة: ٤٥٥.

(٥٠) ينظر: العسل والنحل: ١٣٣.

(٥١) ينظر: الابدل: ٦٥/١، والقلب والابدال:٣٠.

(٥٢) ينظر: الإبدال: ٢٧٠/١، ٣٠٤، ٣١١ (الحاشية).

(٥٣) ينظر: الإبدال : ٣١١/١ (الحاشية).

(٥٤) ينظر: رسالة في الحروف العربية: ١٦٢، وكتاب الحروف للرازي:١٣٦.

(٥٥) ينظر: الكامل: ١٣٥/٣-١٣٦.

(٥٦) ينظر: الإبدال :٣٥٦/١.

(٥٧) ينظر: تصحيح التصحيف: ٢٥٧.

(٥٨) ينظر: الإبدال : ٧/٢، وتصحيح التصحيف:١٥٩.

(٥٩) ينظر: الزاهر: ١٦٩/١-١٧٠.

(٦٠) ينظر: تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة: ٢٣.

(٦١) ينظر: الإبدال: ١٣/٢.
(٦٢) ينظر: معجم لغات القبائل والأمصار: ١٩٨/١.
(٦٣) ينظر: الإبدال :١٤/٢ (الحاشية)،١٥/٢ (الحاشية): ٢٢/٢.
(٦٤) ينظر: كتاب الحروف للرازي: ١٣٦، ١٥٢، وينظر كذلك: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ١٥٤-١٥٥.
(٦٥) ينظر: الإبدال: ٢٤٦/٢-٢٤٧.
(٦٦) ينظر: القلب والإبدال: ٥٠، والتبيين والاقتصاد: ١١، والفرق بين الحروف الخمسة:٤٩٦.
(٦٧) ينظر: فنون الأفنان: ١٩١.
(٦٨) ينظر: معجم لغات القبائل والأمصار: ٧٢/١.
(٦٩) ينظر: الخصائص:٦٣/١.
(٧٠) ينظر: الإبدال: ١٣٧/٢، ٢٦٥، ٢٢٣(الحاشية).
(٧١) ينظر: الإبدال: ٥٦١/٢ (الحاشية).
(٧٢) ينظر: المصدر نفسه و الصفحة نفسها.
(٧٣) ينظر: الصحاح (قصص): ١٠٥٢/٣.
(٧٤) ينظر: في البحث الصوتي عند العرب:٣٤.
(٧٥) ينظر: الإبدال :٣١٣/٢.
(٧٦) ينظر: معجم لغات القبائل والأمصار:٢٥٧/١.
(٧٧) ينظر: رسالة في الحروف العربية:١٦٥، وكتاب الحروف للرازي:١٣٧، ١٥٣، والدر المرصوف: ٩٧.
(٧٨) ينظر: تصحيح التصحيح:٢٢٨.
(٧٩) ينظر: الإبدال: ٣٦١/٢.
(٨٠) المصدر نفسه: ٣٦١/٢،.
(٨١)المصدر نفسه :٣٦٠/٢.
(٨٢) المصدر نفسه :٣٥٧/٢، وينظر: القلب والإبدال:٣٧.
(٨٣) ينظر: القلب والإبدال: ٣٧.
(٨٤) المصدر نفسه: ٣٧ ،وينظر: الإبدال: ٣٥٥/٢، والمدخل إلى تقويم اللسان: ٧٦/١.
(٨٥) ينظر: الإبدال: ٣٥٩/٢.

(٨٦) الدر المرصوف: ٩٤-٩٥.

(٨٧) سر صناعة الإعراب: ٢١٨/١،وينظر: الدراسات اللهجية والصوتي عند ابن جني: ٨٧.

(٨٨) سر صناعة الإعراب: ٢٣٣/١، ٨٨، وينظر: الدراسات اللهجة والصوتية عند ابن جني: ٨٧.

(٨٩) شرح المفصل لابن الجبان: ٣٠٢- ٣٠٣ وينظر: المزهر: ٤٧٤/١.

(٩٠) المقرّب: ٥٥٧-٥٥٨، وتقريب المقرّب: ١٢٩.

(٩١) اصحاءات الكمبيوتر للجذور العربية: ٨٧-٨٨، والمقصود بالنموذج الشائع: الجذور الثلاثية التي تبدأ بالجيم حرفاً اولا والذال ثانياً أو العكس، ثم الجذور التي يكون فيها الباء حرفاً ثانياً والذال ثالثاً، أو العكس.

(٩٢) ينظر: مسطرة اللغوي: ٧-١٢.

(٩٣) دراسة احصائية لجذور معجم تاج العروس باستخدام الكمبيوتر:٧١.

قائمة المصادر والمراجع

❖ **القرآن الكريم.**

- الإبدال: ابوالطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي، (ت٣٥١هـ) تحقيق: عز الدين التنوخي، دمشق، ١٩٦١.
- إحصاءات الكمبيوتر لجذور العربية: د.أحمد مختار عمر، ضمن: بحوث في اللغة والأدب.
- الادب الجاهلي بين لهجات القبائل واللغة الموحدة، د.هاشم الطعان، بغداد ١٩٧٨.
- الارجوزة الحائرة: ﴿الفروخي، محمد بن احمد، (ت٥٥٧هـ)﴾تحقيق: د.حنا جميل حداد، مجلة المورد: مج١٠، عدد ٣،٤، بغداد ١٩٨١.
- ارجوزة الفرق بين الضاد والظاء: ابن مالك، جمال الدين محمد، (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د.طه محسن، مجلة المورد: مج١٥، عدد ١٩٨٦/٣.
- الاعتماد في نظائر الظاء والضاد: ابن مالك،تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، ط٣، بيروت، ١٩٨٥.
- أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: ابن هشام الانصاري، عبد الله بن يوسف، (ت٧٦١هـ)، تحقيق: عبد المتعال الصعيدي، بيروت، ١٩٨٣.

- بغية المرتاد لتصحيح الضاد: ابن غانم المقدسي، علي بن محمد،(ت١٠٠٤هـ)، تحقيق: د.محمد جبار المعيبد، مجلة المورد: مج ١٨، عدد ٢، ١٩٨٩.
- التبيين والاقتصاد في الفرق بين السين والصاد: الانصاري، أحمد بن محمد،(ت بعد ٤٧٠هـ)،تحقيق: د.علي حسين البواب، مجلة المورد: مج ١٥، عدد ١، ١٩٨٦.
- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، الصفدي، خليل بن أيبك، (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: السيد الشرقاوي، مصر، ١٩٨٧.
- تقريب المقرِّب: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، (ت٧٥٤هـ)، تحقيق:د.عفيف عبد الرحمن، بيروت، ١٩٨٣.
- تكملة اصلاح ما تغلط فيه العامة: الجواليقي، موهوب بن احمد،(ت٥٤٠هـ)، تحقيق: عز الدين التنوخي، مطبوع مع (المعرب)، طهران ١٩٦٦.
- تهذيب اللغة: الازهري، محمد بن احمد، (ت٣٧٠هـ)، القاهرة ١٩٦٧.
- حصر حروف الظاء: الخولاني، علي بن محمد، (ت بعد ٣٨٤هـ)، ضمن رسائل في اللغة والنحو.
- الخصائص: ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت١٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، ط٤، بغداد ١٩٩٠.
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: د.حسام سعيد النعيمي، بغداد، ١٩٨٠.
- دراسة احصائية لجذور معجم تاج العروس باستخدام الكمبيوتر: د.علي حلمي موسى، ود.عبد الصبور شاهين، الكويت، ١٩٧٥.
- الدر المرصوف في وصف مخارج الحروف: الموصلي، محمد بن أبي الفرج، (ت٦٢١هـ)، تحقيق: د.غانم قدوري الحمد، مجلة المورد: مج ١٥، عدد ٢، ١٩٨٦.
- رسالة في الحروف العربية: منسوبة إلى النضرين شُمَّيل (ت٢٠٤هـ) ضمن البلغة في شذور اللغة (مجموعة رسائل)، تحقيق: اوغست هفنر، ولويس شيخو، بيروت، ١٩١٤.
- الزاهر في معاني كلمات الناس: ابن الانباري، محمد بن القاسم، (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، ط٢، بغداد، ١٩٨٧.

- سر صناعة الاعراب(ج١)، ابن جني، تحقيق: مصطفى السقا، ومحمد الزفراف، وابراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصر، ١٩٥٤.
- شذا العرف في فن الصرف: أحمد الحملاوي، (ت١٣٥١هـ)، تقديم: مصطفى السقا، المكتبة الثقافية، بيروت.
- شرح ابن عقيل في الفية ابن مالك: ابن عقيل، عبد الله، (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، مصر١٩٨٠.
- شرح الشافية: محي الدين الاستراباذي،(ت٦٨٨هـ)،تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، مصر، ١٣٥٨هـ.
- شرح الفصيح في اللغة، ابن الجبان، محمد بن علي(ت بعد ٤١٦هـ)، تحقيق:د.عبد الجبار القزاز، بغدد ١٩٨١.
- شرح الملوكي: ابن يعيش، يعيش بن علي(ت٦٤٣هـ)، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، حلب، ١٩٧٣.
- الصحاح: الجوهري، إسماعيل بن حماد(ت٣٩٣هـ) تحقيق:أحمد عبد الغفور عطار، مصر ١٩٥٦.
- الصرف: د.حاتم صالح الضامن، بغداد، ١٩٩٠.
- طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، محمد بن الحسن(ت٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر.
- ظاءات القرآن: السرقوسي، سليمان بن أبي القاسم، ضمن: نصوص محققة في علوم القرآن الكريم.
- العسل والنحل: أبو حنيفة الدنيوري، أحمد بن داود(ت٢٨٢هـ)، تحقيق: محمد جبار المعيبد، مجلة المورد، مج٣، عدد١، ١٩٨٤.
- العين: الفراهيدي، الخليل بن احمد، (ت١٧٥هـ)تحقيق: د.مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، بغداد، ١٩٨١-١٩٨٦.
- الفرق بين الحروف الخمسة: ابن السيد البطليوسي، تحقيق: د.علي زوين، بغداد، ١٩٨٥.

- فنون الافنان في عجائب علوم القرآن، ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي(ت ٥٩٧هـ)، تحقيق:د.رشيد عبد الرحمن العبيدي، بغداد، ١٩٨٨.
- في البحث الصوتي عند العرب: د.خليل إبراهيم العطية، بغداد، ١٩٨٣.
- القلب والابدال: ابن السكيت، يعقوب بن اسحق، (ت٢٤٤هـ)، ضمن الكنز اللغوي.
- كاشف الخصاصة عن الفاظ الخلاصة: ابن الجزري، محمد بن محمد، ٨٣٣هـ، تحقيق: د.مصطفى أحمد النماس، مصر، ١٩٨٣.
- الكامل في اللغة والادب: المبرد، محمد بن يزيد(ت٢٨٦هـ)،تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ـ مصر.
- الكتاب: سيبويه، عمر بن عثمان(ت١٨٠هـ) مصورة عن طبعة بولاق، ١٣١٧.
- كتاب الحروف: الرازي، أحمد بن محمد(ت بعد ٦٣٨هـ)، ضمن: ثلاث كتب في الحروف.
- لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: غالب فاضل المطلبي، بغداد: ١٩٧٨.
- المبدع الملخص من الممتع: أبو حيان الاندلسي، تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس، مصر، ١٩٨٣.
- المدخل إلى تقويم اللسان: ابن هشام اللخمي، محمد بن احمد(ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، المورد، مج١٠، عدد ٢، ١٩٨١.
- المزهر: السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر(ت٩١١هـ) تحقيق: محمد جاد المولى، ومحمد ابوالفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، بيروت.
- المشاكل المشكلة المعروفة بالبغداديات: أبو علي الفارس، الحسن بن احمد(ت٣٧٧هـ) تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، بغداد، ١٩٨٣.
- مسطرة اللغوي: د. إبراهيم أنيس، مجلة مجمع اللغة العربية ج٢٩، القاهرة، ١٩٧٢.
- معجم لغات القبائل والامصار: د.جميل سعيد، ود.داود سلوم، بغداد، ١٩٧٨.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية: د.محمد نجيب اللبدي، بيروت، ١٩٨٥.
- المفتاح في الصرف: عبد القاهر الجرجاني، (ت٤٧١هـ)، تحقيق: د.علي توفيق الحمد، بيروت، ١٩٨٧.

- المقرب: ابن عصفور، علي بن مؤمن(ت٦٦٩هـ) تحقيق:عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، بغداد، ١٩٧١.
- الممتع في التصريف: ابن عصفور، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، حلب، ١٩٧٠.
- نزهة الطرف في علم الصرف: الميداني، أحمد بن محمد(ت٥١٨هـ) بيروت، ١٩٨١.